

# التأكيد على احترام حقوق الصحفيين واستقلالهم المهني

ولكن للمثدين من الديانات الأخرى. وفي ظل هذا الجو اللا ديني، لا تعتبر الرموز ولا الشخصيات الدينية مقدسة، مطالبين بضرورة توعية الآخرين، بمدى تعلق المسلمين بدينهم واعتزازهم بنبِيِّهم.

وفي نهاية الورشة أوصى المشاركون بضرورة وجود إعلام مستقل وتعددي قادر على إيصال المعلومات بعيدا عن التحكم الحكومي أو السياسي أو الاقتصادي، وبضرورة تشجيع وجود صحافة تعددية تنطوي على تنوع كبير في الصحافة المطبوعة والمذاعة وغيرها من وسائل الإعلام بحيث تعكس أوسع نطاق من الآراء في المجتمع وتشجع مشاركة الجميع دون تمييز.

كما أكدوا على أهمية تأمين سلامة كافة الصحفيين وكذلك احترام حقوق الصحفيين والفتنيين الإعلاميين واستقلالهم المهني مع الإقرار بضرورة ردع التحريض المباشر والضمني على أعمال العنف، وتعزيز دور وسائل الإعلام كمنبر للحوار ضمن إطار النظام الديمقراطي، ونبذ ثقافة الإرهاب والعنف.

من المعلومات من المشاركة بأكبر وأوفى شكل ممكن في الحياة العامة لمجتمعهم. الجهل يؤند اللامبالاة، والديمقراطية تزدهر معتمدة على طاقة مواطنين يشد أزهم تدفق حرّ للأفكار والمعلومات والآراء والتكهنات.

وقال أبو صفية إن الإقرار بحرية الرأي يعني الإقرار بحق الآخرين في اعتناق المعتقدات والأفكار التي يريدونها، دون تقييد أو منع، بصرف النظر عن طبيعة هذا الاعتقاد، كما يعني حق الآخرين في المعارضة، وفي وجود تعددية سياسية تمارس نشاطاتها ضمن إطار قانوني يضمن التوازن بين الأمن والحرية وحق المعارضة والاختلاف.

وأضاف: "يعيش المواطنون في النظام الديمقراطي مقتنعين بأنه من خلال التبادل الحر للأفكار والآراء تنتصر في النهاية الحقيقة على الباطل، ويمكن فهم قيمة الآخرين بشكل أفضل، وتتحد في شكل أوضح مجالات التفاهم، ويفتح سبيل التقدم، وكلما زاد قدر هذا التبادل كان ذلك أفضل. حيث أن المجتمع الديمقراطي يحترم التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية والعقائدية، ويتمتع المواطنون فيه بحق التعبير عما بأنفسهم، فيما يتعلق بالأمور السياسية، من انتقاد مسئولين حكوميين، ونظام الحكم القائم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الأيديولوجيا السائدة في الدولة، دون أن يكونوا معرضين للعقاب. إضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير يجب أن تكون للمواطنين فرصة للحصول على مصادر بديلة للمعلومات، وتكون هذه المصادر قائمة وعاملة بموجب القانون، وتتمتع بحمايته، كما يفترض أن تكون مستقلة، وليست حكرا بيد الحكومة أو أية فئة أخرى."

وأوضح أبو صفية أنه وعلى الرغم من أن الدنمارك دولة ديمقراطية، وأن الدين يعتبر فيها أمرا شخصيا لا يلعب دورا يذكر في الحياة العامة إلا أن قضية المساس بالرموز الدينية من خلال الرسوم في الصحيفة الدنمركية شكل تحديا ليس فقط للأقليات المسلمة،

جنين- الخليل- علي سمودي- عقد مركز حقوق الانسان والديمقراطية "شمس" امس الأول، ورشة عمل حول "حرية الرأي والتعبير" في بلدة صورييف بمحافظة الخليل بحضور مجموعات شبابية، وقدم ممثل المركز محمود عاصي لحة حول المركز ونشاطاته واهدافه وحرصه على تعزيز الوعي في حقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير.

وفي محاضراته قال الباحث عبد اللطيف أبو صفية، إن حرية الكلمة هي عصب الحياة لأي نظام ديمقراطي، إذ يعتبر الحق في حرية الرأي والتعبير من الحريات الأساسية التي لا تقوم قائمة أي نظام ديمقراطي بدونه، ويعني هذا الحق قدرة الإنسان على تبني الآراء والأفكار التي يريدونها دون أي ضغط أو إجبار، إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام وسائل مختلفة، فالتحاور والنقاش والتصويت، والاجتماع والاحتجاج، والعبادة وضمان العدالة للجميع، كل هذه أمور تعتمد على التدفق الحر للكلام والمعلومات.

وأضاف أن الإقرار بحرية الرأي يعني الإقرار بحق الآخرين في اعتناق المعتقدات والأفكار التي يريدونها، دون تقييد أو منع، بصرف النظر عن طبيعة هذا الاعتقاد، كما يعني حق الآخرين في المعارضة، وفي وجود تعددية سياسية تمارس نشاطاتها ضمن إطار قانوني يضمن التوازن بين الأمن والحرية وحق المعارضة والاختلاف.

وقال إنه بالإضافة إلى الحق في حرية الرأي والتعبير يجب أن تكون للمواطنين فرصة للحصول على مصادر بديلة للمعلومات، وتكون هذه المصادر قائمة وعاملة بموجب القانون، وتتمتع بحمايته، كما يفترض أن تكون مستقلة، وليست حكرا بيد الحكومة أو أية فئة أخرى.

وأشار إلى أن الحكومات الديمقراطية لا تتحكم بمحتوى الكلام المكتوب أو المحكي ولا تملية أو تقرض رأيا فيه، فالديمقراطية تعتمد على مواطنين متعلمين مطلعين واعين يمكنهم حصولهم على أكبر قدر ممكن

## تسهيلات كبيرة مفروشات محلية

